

على ضوء زيارة شيراك للمملكة

العلاقات الثنائية السعودية الفرنسية في تطور مستمر واتفاق في الرؤى والأهداف

جدة - منير عبدالقادر

تبدأ اليوم زيارة الرئيس جاك شيراك إلى المملكة، حيث يرافق الرئيس الفرنسي وفد كبير يضم أربعة وزراء هم: وزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد والمالية والتجارة، كما يرافق الرئيس شخصيات سياسية من برلمانيين كبار ودبلوماسيين رفيعي المستوى إضافة إلى عدد كبير من رجال الأعمال يتجاوز مائة وخمسين من أهم الفعاليات الاقتصادية. وستين إعلامياً يملكون محطات التلفزيون والإذاعة والصحف الفرنسية.

وقد وجدت الزيارة اهتماماً كبيراً داخل الأوساط السياسية الفرنسية والعالية معاً والتي تسهم في تعميم أواصر العلاقات الثنائية بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الفرنسي جاك شيراك الذين يمثلون كبرى المنظومات السياسية الإسلامية العربية والأوروبية في النسق العالمي

وتعتبر زيارة الرئيس جاك شيراك إلى المملكة خطوة أخرى لمناقشة العديد من القضايا والأزمات الدولية والإقليمية كما أن الزيارة التي تعقب جولتي الملك عبد الله والرئيس شيراك لأسبانيا تظهر ويوضح الدور المحوري الهام لكل من المملكة وفرنسا على الساحة الدولية. وتنبئ عن تطور العلاقات الدولية بين عالم متعدد الاقطاب ينظر في قدرات الدول من النواحي الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية.

العلاقات الفرنسية السعودية

بين السعودية والدولة الفرنسية تاريخ طويل من العلاقات الحضارية والثقافية والعلمية والتجارية. حيث تعود الى ما قبل اربعين سنة التقى جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز (رحمه الله) والرئيس الراحل شارل ديغول في جدة وأشرفا على توقيع اتفاق التعاون ما بين البلدين في 1967/7/1م.

بعدما جاءت رئاسة خادم الحرمين فهد بن عبدالعزيز "رحمه الله" آنذاك الوفد السعودي خلال زيارته الى فرنسا بهدف توثيق العلاقات السعودية الفرنسية بتاريخ 1387/7/2هـ الموافق 1967/1/5م. وتواصلت العلاقات السعودية الفرنسية على مدى الاغوام فكانت علاقات استراتيجية نقية ذات طابع فريد من حيث احترام الرأي والتوافق في الرؤية السياسية العالية فكانت دعوة الرئيس الفرنسي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ايان توليه لولاية العهد وذلك لحضور قمة ايفيان للدول الصناعية 2003/1/1م في فرنسا حيث قدم حفظه الله رؤية سعودية شاملة لقضايا المنطقة والعالم تؤكد ضرورة تحقيق العدل والمساواة والامن والاستقرار. كما تقدم المملكة لهذه القمة (رؤية شاملة) للسلام تشمل تطبيق خارطة الطريق. واقامة الدولة الفلسطينية قبل الانتقال الى اطلاق منطقة التجارة الحرة التي دعا اليها الرئيس الامريكى جورج بوش اضافة الى التأكيد على وحدة وسلامة اراضي العراق واستقلاله واتاحة الفرصة للعراقيين لاقامة دولتهم الحرة

المستقلة دون أي ضغوط اجنبية. اتفاقيات فرنسية سعودية وقعت اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الجمهورية الفرنسية من أجل تجنب الازدواج الضريبي بشأن الضرائب على الدخل والإرث والتركات وأسس اللال. تم تمديد العمل بهذه الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها لمدة خمس سنوات اعتباراً من 2004/1/1م بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (52) وتاريخ 14/1/2004هـ.

المراكز الثقافية الفرنسية

تأسست المراكز الثقافية الفرنسية في بداية السبعينيات وذلك بعد توقيع اتفاق بين سمو الامير فيصل والذي كان وزير الخارجية آنذاك - وسفير فرنسا لدى المملكة. واصبحت المراكز الفرنسية السعودية عمل ذلك الوقت تحت اشراف كل من وزارة التربية والتعليم وسفارة فرنسا بالرياض. المهمة الرئيسية للمركز وتعد دورات اللغة الفرنسية داخل فاعات المركز نفسه كما ويقوم المركز بالتنظيم والاشراف على دورات اللغة التي تطلب من بعض المؤسسات والشركات حسب الرغبة وينظم المركز دورات للسيدات في احد المجمعات السكنية ونظام الدورات للسيدات هو نفس النظام المعمول به لدورات الرجال كما ينظم المركز دورات في اللغة للأطفال وللراغبين في اتمام دراستهم الجامعية في فرنسا يقوم المركز بمساعدتهم في اختيار الجامعة التي تناسب رغبتهم كما يقوم للمركز بإرشاد الطلبة الراغبين في دراسة اللغة بفرنسا الى نخبة من افضل المعاهد التي تهتم بمثل هذا النشاط. مجلس الأعمال

بالرغم من تنامي العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري بين المملكة وفرنسا إلا انه لم تكن هناك قناة أو مؤسسة تسهم في تنمية هذه العلاقات من هنا جاءت فكرة انشاء مجلس الأعمال السعودي الفرنسي.

وسكك الحديد والشركة السعودية للتصلاات، ومثل عن " الهيئة العامة للاستثمار"

وقد تم عرض استثمارات ضخمة على رجال الأعمال الفرنسيين، ولا سيما في مجال المياه، لافرنسا تعتبر من أهم الدول في العالم في هذا المجال. ولا نبالغ إذا قلنا إن قيمة هذه الاستثمارات التيطرحت أخيراً تقدر بعشرات المليارات من الدولارات. وقد حددت الأوامر من القيادات السعودية بالشروع بتنفيذ خطة تنمية شاملة تطول جميع مرافق الحياة في المملكة، ورضد لتنفيذ هذه النهضة الشاملة مبلغ ستمائة مليار دولار تنفق على ميعس عشرة سنة كما ان الهيئة العامة للاستثمار قد قامت بعودة العديد من رجال الأعمال الفرنسيين إلى المملكة، وتعمل بمثابة لتسهيل دخولهمأراضي المملكة، وحل مشاكلهم لكي يتفرغوا إلى استثماراتهم. ولا بد هنا من التنبه بالجهود الهائلة التي تقوم بها سفارة المملكة في فرنسا لتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين الفرنسيين إلى المملكة، وتأمين ما يحتاجون إليه لكي تكون مشاريعهم مثمرة بالنسبة إلى المملكة واليهيم أيضاً.

جناح للفن الإسلامي في اللوفر

قامت الحكومة الفرنسية على اقامة إقامة جناح خاص في هذا التحف العريق. يكون مكرساً للفنون الإسلامية . جناح ضخم بمساحة أربعة آلاف متر مربع. وهذه بادرة كريمة من الحكومة الفرنسية لتعزيز العلاقات الفرنسية السعودية ومع الدول الإسلامية عامة. ولاسيما أن عدد زائري متحف اللوفر يبلغ سنوياً سبعة ملايين زائر.

وهذا الجناح يعد منبراً مهماً لإرسالنا إلى العالم كله عبر عرض مختلف الفنون الإسلامية على مدى التاريخ فية. وقد كان اسم المملكة العربية السعودية حاضراً على الدوام في هذا الجناح، وفي هذا المقام لابد من توجيه كلمة شكر إلى الرئيس جاك شيراك وإلى رئيسة متحف اللوفر على اهتمامهما بالفن الإسلامي. زيارات ثنائية

توتال للغاز والنفط. وهذه استثماراتها تقدر بمليارات الدولارات. فهناك شركة دانون للألبان والأجبان الفرنسية التي أنشأت لها أكبر مزرعة في العالم لإنتاج الألبان والأجبان. وهي تقع على بعد 40 كم جنوبي العاصمة الرياض في منطقة تدعى الخرج. وهذه المزرعة، وهي شركة الصافي تملكها شركة سعودية مناصفة مع الشركة الفرنسية المذكورة.

كما تعمل "الهيئة العامة للاستثمار" على جذب الاستثمارات الفرنسية إلى المملكة. سواء كانت هذه الاستثمارات أجنبية خالصة، أو استثمارات مع شريك سعودي على أراضي المملكة. دور مجلس الأعمال السعودي

يقوم المجلس حالياً بل منذ إنشائه، بدور الموفق ما بين الشركات الفرنسية والشركات السعودية. وكذلك يقوم بما يلزم لجذب المستثمرين الفرنسيين للعمل على أراضي المملكة. وقد عمل المجلس على عقد العديد من المؤتمرات التي شارك فيه ممثلون عن وزارات سعودية عدة قدموا خصيصاً من المملكة، ومنهم ممثلون من وزارة البترول والثروة المعدنية. وآخرون من وزارات : المياه والكهرباء، والنقل والموانئ.

فقد تشكل (مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي) في الخامس عشر من نوفمبر لعام ٢٠٠٣م وللمرة الأولى يتم انتخاب رئيس ونائب له. أما بالنسبة إلى مهام المنوطة بهذا المجلس، فهي تقوم على تنمية العلاقات الاقتصادية بين المملكة وفرنسا، أي الاستثمار السعودي في فرنسا، وكذلك الاستثمار الفرنسي في السعودية. ذلك ان الروابط الاقتصادية ما بين البلدين مرشحة لديمومة اطول من غيرها. ويحرص الطرفان في حال وجود استثمارات تجارية وصناعية بينهما على ابقاء الجسور متينة في علاقاتهما.

العلاقات التجارية بين المملكة وفرنسا هي علاقات قوية بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين أكثر من ١٥٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٠م بينما انخفضت في العام ٢٠٠١م بينما انخفضت في العام ٢٠٠١م إلى ١٢ مليار ريال. كما ان اللباز التجاري ميل إلى صالح المملكة خلال العام ٢٠٠١م فقد بلغ اجمالي صادرات المملكة خلال ذلك العام ٧٤٥٨ مليون ريال وتمثلت في صادرات معدنية ومنتجات كيميائية، اما الصادرات الفرنسية إلى المملكة فقد بلغت ٤٤٧٣ مليون ريال تمثلت في الصادرات عطور ودواجن مجمدة واجبان ومعدات. كما تقدر الاستثمارات السعودية المباشرة في فرنسا ٤٠٠ مليار يورو. فيما تصل الاستثمارات الفرنسية في السعودية إلى ١.٧ مليار دولار، وهو رقم يُضاهي قيمة التراخيص التي حصلت عليها شركات فرنسية اخيراً من الهيئة العامة للاستثمار.

الإفادة من التقنية الفرنسية

تستطيع فرنسا أن تقدم الكثير في مجال الصناعات الإلكترونية. وفي مجال الصناعات الكيماوية، وفي مجال البحوث العلمية، ولا سيما الطبية منها. وهذه مهمة جداً كما إن العمل جار وفق تخطيط دقيق من أجل إنجام عمليات التبادل بين البلدين في هذه المجالات التي ذكرتها وغيرها .

الاستثمارات السعودية في فرنسا تشهد العلاقات التجارية والاستثمارات السعودية في فرنسا تزايداً مطرداً، ولا سيما في المجال السياحي والفندقي والمواد الغذائية مثل جارة اللحوم، سواء داخل فرنسا أو التصدير إلى المملكة. وكذلك فإن الشركات الفرنسية تقوم باستثمارات ضخمة في المملكة، فإذا استثنينا شركة

التعاون الاقتصادي بين المملكة وفرنسا هو في وضع جيد الا انه لا يرقى الى مستوى طموح القيادتين السعودية والفرنسية. كما أنه لا يتناسب مع مستوى العلاقات السياسية المميزة بين البلدين. لذلك فإن المملكة حريصة على تطوير التعاون الاقتصادي بينها وبين فرنسا بما يحقق المصلحة المشتركة للشعبين السعودي والفرنسي. وفي مختلف اللقاءات بين الجانبين فإن المملكة حريصة على ايضاح مجالات الاستثمار المتاحة فيها الى المستثمرين الفرنسيين. والخطوات التي اتخذتها في سبيل تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية الى المملكة. خاصة وان المملكة تحث الشركات الفرنسية على الاستفادة من سياسة الاقتصاد الحر التي تنتهجها المملكة.

نظرة شريك للارهاب

يعتبر الرئيس جاك شيراك ان السعودية من أكثر دول العالم التزاماً وجدية في مكافحة الارهاب والتصدي للجماعات المتطرفة. ويتضح ذلك من خلال تطرفه إلى لجأ القوات الأمنية السعودية في اعتقال وقتل عدد من العناصر الارهابية. معتبراً أن العمل الأممي السعودي يستحق الاشادة. وشدد على ان "فرنسا تقف إلى جانب السعوديين في حريهم على الارهاب. وانها مستعدة للمساعدة وتلبية التطلعات في كل اللحظات".

في هذه المشاريع غير أن المملكة تتطلع الى قيام فرنسا بدور أكبر في هذا المجال من خلال الاستفادة من سياسة الاقتصاد الحر التي تنتهجها المملكة والتسهيلات التي تقدمها المملكة للمستثمرين الأجانب وتنويع الاستثمارات الفرنسية في المملكة كما أن الباب مفتوح للشركات الفرنسية الراغبة في العمل في المملكة والمساهمة في مشاريع البناء والتنمية وفي نفس المجال. فقد ابدت المملكة رغبة في تعزيز التعاون العلمي مع فرنسا من خلال بحث الطلبة السعوديين على الالتحاق بالعماد والجامعات الفرنسية في مختلف التخصصات. علماً بأن هناك لقاءات بين مسؤولين سعوديين وفرنسيين في مجال التعليم للبحث في المعوقات التي قد تعترض تحاق الطلاب السعوديين بالعماد والجامعات الفرنسية. كما لقيت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مبادرته لإنشاء مركز عالمي متخصص في المعلومات المتصلة بمكافحة الارهاب اصداء ايجابية في العالم وفرنسا خاصة. ولذلك قامت فرنسا بالشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب والذي استضافته الرياض" يوفد رسمي متخصص وعلى مستوى عال. ولقد ابدت فرنسا خلال فعاليات هذا المؤتمر دعوة خادم الحرمين الشريفين للملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله لإنشاء مركز دولي متخصص في مكافحة الإرهاب. كما أن فرنسا ومن خلال جريتها في مكافحة الإرهاب سوف يكون لها دور فعال عند اتخاذ الخطوات التنفيذية لإنشاء هذا المركز. مجال التعاون الاقتصادي بين المملكة وفرنسا - على الرغم من أن

لاشك ان زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى فرنسا في العام السابق كان لها كبير الاثر في دفع العلاقات السعودية الفرنسية الى آفاق جديدة تعزز مفهوم العلاقة الاستراتيجية بين البلدين من خلال تعميق الحوار بين القيادتين السعودية والفرنسية والوقوف على المعوقات التي قد تعترض تطوير وتنمية هذه العلاقات. فهناك حرص متبادل بين البلدين من اجل تعزيز العلاقات السعودية الفرنسية في مختلف المجالات من خلال الاستفادة من مناخ العلاقات السياسية المميزة بين البلدين. وقد سبق للمملكة العربية السعودية الاهتمام بالاستفادة من التطور العلمي والتقني في البلدان الصناعية الكبرى ومنها فرنسا لتطوير قدرات الموارد البشرية السعودية من خلال مشاريع نقل التقنية وتسهيل الاستثمار من جانب الشركات الفرنسية